(١١)

قبول فساد الدي إن إيه DNA
ودي ان ايه الفساد

هل الخلية الوراثية لنا أصبحتْ فاسدة، أم أن الفساد فعل له خلية وراثية خاصة به؟

أعتقد وأتخيل وأظن أننا أصبحنا دولة من أكبر دول العالم لها اقتصاد خفي – مع تحفظي على كلمة دولة إلا إذا كنت أعني أنها مكان جغرافي له حدود معينة – لأن الدولة التي يفقد فيها القانون هيبته ليستْ دولة وإنما هي حالة ميئوس منها من تفشي الفساد.

العديد من الصحف والمجلات العالمية تناولتْ قضية الفساد في مصر، تناولت فيها الفساد السياسي والاقتصادي، ومع يقيني بأنه لا دولة واحدة في العالم خالية من الفساد، ولكن ماذا نفعل مع الفساد الذي يزكم الأنوف ويعمي العيون ويكمم الأفواه ويعقد الألسنة ويخرم الجيوب؟

هنا لابد من وقفة مع الفساد الجمعي والاجتماعي، البقشيش فساد، والرشوة فساد، والمحسوبية فساد، ناهيك عن العلاقات الاجتماعية الفاسدة، لا أستثني أي مؤسسة ولا أستثني أي أحد، فالضحكة في غير محلها فساد، فهل تم اللعب في جيناتنا لنكون فاسدين؟ أم أن أحد جيناتنا التي ولدنا بها مختصة بالفساد؟

الأولى والثانية يصعب التخلص منهما، لنبدأ من البوابة الأولى للدولة؛ من المطارات والموانئ، من الضرائب والجمارك، من المدارس والجامعات من المصانع والكباري، من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، لا بد أن تدفع لتمرّ، المرتبات هزيلة تشجع على الفساد، والفقر يطحن يشجع على الفساد، والعلاقات الفاسدة لا بد منها كي تستطيع أن تمرّ، العمال في المطار منظرهم مزري وهم يمدون أيديهم إلى الجميع، والكناسون والزبالون يفعلون ذلك، وكل صاحب قوة أو سلطة يفعل ذلك، أسألوهم من أين لكم هذا، فلا المهندس الذي يعمل في الحي ولا الضابط صاحب السلطة ولا الطبيب حديث التخرج كان يمكن أن يكون لديهم كل ذلك دون أن يكونوا فاسدين بشكل أو بآخر.
أصبح الفساد هو روح المجتمع وسلطانه، لا يمكنك أن تخطو خطوة للأمام دون أن تدفع، ولا يمكنك أن تخطو للأعلى دون أن تنزع من

نفسك شيئًا ما اسمه (الكرامة)، ولا يمكنك إلا أن تخلع قطعة من ملابسك، أي مجتمع هذا اللعين الذي لابد فيه من ذلك، وإلى أين يذهب الشرفاء والجوعى والمحرومون، فلا تشفع لهم قدرات عقلية متفوقة، ولا يشفع لهم تدينهم وكبريائهم، اللعنة على الكرامة والكبرياء والشرف هذا الثلاثي الأسطوري الذي نقرأ عنه في التاريخ، أين القانون الذي يحمي الضعفاء من قاتل السلطة التسلسلي؟ ذلك الذي يختار ضحاياه بالآلاف والملايين، إذا لم تستطع أن تسرق عليك أن تكون (مُسهلا)، والتسهيل في القانون عقوبته رديئة وبسيطة ولا مانع من تحملها إذا طالتك يد القانون العاجزة، أصبح الشرفاء قلة نادرة تكاد تندثر كحيوانات الغابة الإفريقية، سلالة لا داعي لوجودها فهم يقفون ضد رجل الأعمال وسلسلة السلطان.

يجب أن يتلاشي النظام حتى تهدم الحرية على عروشها، النظام الذي يمكن أن يحيل حياة البشر التعسة إلى حياة سعيدة، أصبح لدينا نظام مشوه يدين الشرفاء والأبرياء ولا مانع من اتهامهم بالجنون إذا طفح بنا الكيل أو سدت علينا الطرق.

ولأن الحرية أصبحت أمرًا صعبًا، فقد أصبحنا بلا تاريخ وبلا وزن وبلا قيمة، فالحرية هي التاريخ، والتاريخ المكتوب هو تاريخ الحرية،

فليقل لي أي عاقل منذ متى ونحن بلا حرية، بلا نظام، بلا جدوى، والفساد يقتل النظام، وموت النظام يؤدي إلى وفاة الحرية، وانقطاع الحرية يؤدي إلى اللا جدوى والعدمية، وكلما استشرى الفساد وتجذر، كلما ماتت الحرية.

تعود نظرية الأواني المستطرقة مرة أخرى إلى تأكيد نفسها، كأننا مجموعة من الدوائر والحلقات الدخانية السوداء التي لا تنقشع، وإنما تزداد سوادًا مع مرور الوقت، التغيير هو الحالة الوحيدة التي تؤدي إلى النظام وعودة الحرية، ولكننا فقدنا الإرادة في التغيير حاكمًا ومحكومًا، حالة من الخوف الكامن والقابع الذي ينحل في وبر الخلق جميعهم، منذ متى كنا كذلك؟

كأن كل شيطان يذهب يسلمنا إلى شيطان جديد يأتي، انهزمت الإرادة وماتت ولم يمش أحد في جنازتها، الخلية الفاسدة تدعونا لطأطأة الرؤوس والانزواء والرحيل، كأننا نريد وطنًا آخر غير وطننا، فليمرح كُتّاب التقارير وباعة الكتب من الأساتذة الجامعيين، والمتملقين من المفكرين، وذباب الموائد، فها هو وطن يموت أبناؤه دون أن يستطع أحد منهم شيئًا، فالحديد والنار وآلات التعذيب والمباحث والبغاء والآمال الميتة تقف كشواهد القبور فوق رأس كل مواطن، والمواطن أصبح فاسدًا، أما فساد الروح أو فساد الإرادة أو فساد الإحساس

والذوق وقبل هذا وبعد هذا وفي خضم هذا فساد العقل، لا أجد أي عقل قابل للنقد الآن، فكل شيء يعمل بلا عقل، فقط الثأر، الضمير أصبح في خبر كان، كأنه لم يولد ولم يوجد قط.

لا يوجد مواطن في العالم يخاف الدخول إلى قسم شرطة مثلما يخاف المواطن في مصر، إنه البلاء المبين والعياذ بالله، أي حقوق إنسان نتحدث عنها؟ وأي حقوق - ولا مؤاخذة - هي التي نتحدث عنها؟ وأي إنسان بالله عليكم هو الذي نتحدث عنه؟
أصبح لدينا مؤسسات لحقوق الإنسان، ومناهج لحقوق الإنسان، افرح يا قلبي، ولترتفع عقيرتي بالغناء، فها قد أتى بطلٌ آخر من أبطال (سرفانتس) ليقاتل معركتنا الخاسرة.
أليس هذا الفساد بعينه وأم رأسه أم أننا (ولاد كلب لا نستاهل الخير)

النتن ذو الرائحة أحد معاني الفساد، والفساد له رائحة عظيمة، وثمة معنى آخر هو الخلل والاضطراب والتلف والعطب والضرر، إذن فنحن مختلون ومضطربون وتالفون، فهل ينفع فينا إحياء؟
وإذا قررنا محاربة الفساد، فمن نحارب؟ الذين يدفعونا للفساد؟ أم الذين يلعبون في حياتنا؟ أم الخلية الفاسدة داخلنا؟ وكيف؟

داء الفساد النظام والحرية، هذه هي العلة الوحيدة التي لها علاج معروف، ولكن هل نبحث عن النظام ومن ثم نبحث عن الحرية، لقد أخذنا نعيد بناء النظام منذ ما يزيد على نصف قرنٍ، ونسينا، أن الهدف منه الحرية، ولكي يمكن أن يسمى النظام نظامًا لدينا؛ كان لابد من القمع والتفقير والتشريد والتجويع، وعلى ذلك فإن أشهر عباراتنا هي (إيه رأيك في النظام؟) ونسينا تمامًا أن كل حركة من حركات التنظيم يجب أن يعقبها حالة من الحرية، وبانتهاء بناء النظام، كان لابد من وجود الحرية، ولكننا لم نجد سوى خيال مآتة في النهاية اسمه "حرية الكلام".

أعلم تمامًا أن سطرًا واحد من هذا الكلام، لو كان يلعب في صدري أيام (عبد الناصر) ولم أسطره بعد في الكتاب لكنتُ في غياهب المعتقل، وأيام (السادات) لو كنتُ كتبتُ السطر لكنت في غياهب المعتقل، ولكن ماذا أفعل وأنا أكتب كل ما في داخلي والوطن بأكمله قد تحول إلى معتقل كبير، فلتقل؛ فلن يسمعك أحد، هذه هي الثورة البيضاء (تقولش مغسولة في بلاد بره) وهذا هو ما حل بنا في النهاية، نحن الفاسدين ظلمًا وبهتانًا.

وكأن الفساد مُرٌ لابد من تجرعه، بسبب الفقر الذي هو أمّر منه، ولكن ماذا نفعل في رجل أعمال لديه الملايين وهو فاسد؟ وماذا نفعل في وزير يمتلك السلطة فاسد؟ ماذا نفعل وهذه هي النماذج الساقطة الوحيدة أمامنا؟ ألا نفكر بأن الفساد أمر جيد ومقبول كي نستطيع الحياة؟ أصبح الوطن كله بيت سيء السمعة – مع الاعتذار للراحل الأستاذ نجيب محفوظ – من الحارس أمام المدخل، إلى جميع القاطنين فيه، أصبحتْ زيجات رجال السياسة ورجال الأعمال تعني أن معاهدات الفساد يتم التوقيع عليها في غرف النوم، وهل كان يستطيع رجل أعمال أن يستورد العلف ليأكله البشر، أو اللحم الفاسد أو الدجاج الفاسد دون أن يكون عالمًا بأن النظام قد مات وشبع موتًا، وأن القانون في غيبوبة، وأن هناك مصالح تتحرك من تحت المنضدة، وأن المسهلين كثيرون، لم يكن ذلك ليحدث في دولة تحترم نفسها ومواطنيها، وهل لو كان فيه نظام ما كان مثل وزير الزراعة الذي سمم بدنا ودمنا وأورثنا السرطان، وهل لو كان فيه نظام ما كان مثل المخلوق المدسوس على الصحافة المائع صيتًا وصوتًا، وهل لو كان فيه نظام ما دخل الآلاف السجون باسم قانون الطوارئ وليأتي بعده قانون الإرهاب المشبوه، أليست كل علامات عدم وجود النظام هو

اعتراف مسبق بفساد النظام وبأن هدفه ليس الحرية وليس العدل وليس المساواة وليس الرفاهية وليس الديمقراطية، وأن هدف النظام الحفاظ على نفسه فقط، وحتى إذا كانت خلية الفساد موجودة بالوراثة أو واردة من الخارج، فإن النظام كان يمكنه اقتلاعها لو وجد من يوجهه إلى الحرية، لنصرخ جميعًا... يا حرية.

أفهم جيدًا مدى سواد الصورة، وأن دفن رؤوسنا في الرمال لن يجدي، للأسف الشديد رغم كلاحة سواد هذه الصورة فهناك الكثيرون الذين يعشقون هذا البلد ويريدون دفع أرواحهم ثمنًا لرؤيتها أعظم دولة في العالم، ولكن لن يتحقق ذلك دون تكاتف الجميع حاكمًا ومحكومًا وكل المتعلقين بسلسلة السلطة لمحاربة الفساد والقضاء على القاتل التسلسلي ومتلازمة السلطة، وأن يؤمن الحاكم بأن الحرية والرفاهية والديمقراطية هي أسباب وجوده على سدة الحكم، وأنها أهدافه التي يعمل من أجلها، وأنها أهدافنا أيضًا، وبأننا سنضعه فوق أكتافنا وفي "ننى" عيوننا إذا كانت نواياه وأفعاله هي ما نريد، وليس ما يريده القاتل التسلسلي، وليس ما تريده حلقات السلطة المتراكبة والمتراكمة.

لا يمكن لنا أن نتحرك إلى الأمام ونبني مصر الأمل دون أن تفك القيود عبر مشروع زمني قصير، وأن تترك الحريات التي تحدد المسؤوليات، وقتها ستعود مصر منارة العالم القديم والحديث والمعاصر، يومها سنقول كلمة "ريادة" دون أن نخجل، يومها سيلتئم شمل العرب الراغبين في الوحدة.

إن عقل الفساد والمكر سيختفي إذا ظهر عقل النور والعدل والحرية والمساواة.

(١٢)

ذئاب السلطان وسلطان الذئاب

كيف يرضى صاحب فكر أو عقل أو قلم أو مال أو جاه أو حتى من ليس لديه أي شيء أن يكون من ذئاب السلطان؟

إنها حالة غريبة لا تكاد توجد في العالم، ومن المؤكد أنه إذا زادت الذئاب حول السلطان، فإنه لن يكون في النهاية سوى سلطانًا على مجموعة من الذئاب، ولن يسمع سوى عوائها وهو الصوت الوحيد الذي سيدركه ويحبه، وسيكون أي صوت آخر نشازًا آتيًا من جُبٍّ عميق، وسيصور له خياله أن هذه الأصوات هي أصوات الجن والعفاريت والعياذ بالله، ولن يذهب به ضلاله أبدًا إلى أن هؤلاء هم الرافضين له ولحكمه ووجوده، أو أنها أصوات الجوعى والمحرومين، وإذا صدق للحظة فسينفي عنه الذئاب هذا التصديق.

كما أن للذئاب ميزة أخرى، فهم حراس لكل شيء فلن يصل حرفٌ واحد من الخارج إليه مغلوطًا، سيصل إليه كما يحبه السلطان، الذي لا يرى في شعبه – إذا آمن بأن خارج السور شعبًا – واحدًا؛ واحدٌ فقط؛

يمكن أن يخلفه إذا ألمّ به مكروه، ويمكن أن يخرج هذا الواحد من هؤلاء الذئاب، وبالتالي فلن نكتب سوى تاريخ العواء، وما أحلاه من تاريخ.

المشكلة أن سلسلة حلقات ذئاب السلطان تكاد لا تنتهي، فهم في كل مدينة وحيّ وشارع وقرية وكفر ونجع، سلاسل وراء سلاسل من الذئاب، من الهتيفة والبلطجية والمنتفعين، كلٌّ يحصل على قدر حجمه من دماء الوطن، كأن الوطن قطعة من الجاتوه – ولا بلاش الجاتوه علشان ماري أنطوانيت ما تزعلش – كأنه قطعة خبز لابد لكل واحد من قطعة، سلسلة من النفعيين والطفيليين، كثيرين ليس لهم عدد.

السؤال الثاني: هل ذئاب السلطان وُجدوا قبل التاريخ؟ وإذا وجدوا قبل التاريخ؛ فكيف أصبح عددهم كبيرًا لا يحصى هكذا؟
هل ذئاب السلطان نوع جديد من العبيد، نوع تم استنساخه من جينات قديمة لم تعد موجودة الآن لكننا احتفظنا بسلالاتها في ثلاجة التاريخ نخرجها وقتما نشاء؟، أم هو تطور لحالة الخنوع والذل والهوان التي يرضى بها الناس –خاصةً بعض المفكرين– وهم يقتربون من نهاية رحلة العمر الرذيلة؟ أم أننا لم نتخلص على الإطلاق من هؤلاء العبيد وإنهم كانوا موجودين بشكل أو بآخر في المجتمع ولم يختفوا؟، أم أن

الخوف يشل أقوى العقول وأكثرها قدرة على الرؤية والتفكير؟، أم أن استمرار النعيم والرفاهية والتمتع ببقايا مائدة السلطان حالة موجودة؟ ومن المؤكد أن بقايا مائدة السلطان أفضل ألف مرة من أي مائدة مهما كانت، أو أن هناك رغبة مشتعلة داخل هؤلاء لإرضاء السلطان، للحصول على مزيد من المناصب والأموال والمميزات العينية؟

لا أفهم كيف يمتلك وزير؛ كانت أمه تبيع المحشي على قارعة الطريق؛ شاليهًا في مارينا ثمنه عدة ملايين من الجنيهات، أو حسابًا في البنك في سويسرا، أين هذا الملعون من (أين لك هذا؟) وكيف تصدر بعض القوانين والقرارات لدعم أعمال هؤلاء، وإذا كان القانون لن يطولهم وإذا كانوا يلقون دعمًا حكوميًا، فمن المؤكد أنهم سوف يستمرون في العواء، حبًا في السلطان وكرهًا في الناس، أي ناس يقفون ضد السلطان، أو أن رائحتهم يشتم منها خطرًا على السلطان أو أنهم متمردون بشكل أو بآخر.

العالم العربي يمتلئ بذئاب السلطان، ولكننا تفوقنا عليه جميعًا بذئاب جديدة، تحيك القوانين سيئة السمعة بقلبٍ من حديد، ولا تخاف لا من الله ولا من الناس، ماتت ضمائرهم وتعفنت، ولهم قدرة شيطانية على كتابة التقارير حتى أصبحنا (بلد تقارير صحيح).

ذئاب السلطان الآن هي صاحبة الامتيازات في تعيين الأقرباء، وفي إقصاء من لا يعجبهم، وفي تعظيم معيار الولاء والانتماء على معيار الكفاءة والإبداع، حتى سادوا كل المؤسسات والمدن والجامعات والقرى، أصبح كل شيء بالتبعية، فاضمحل إبداع الوطن العربي، ليحل محله إبداع الوطن السرّي.

لا تصدقوا الكتب التي تنشر في المؤسسات الحكومية فهي إما بالرشوة أو المحسوبية ولا شيء آخر، لا أحد يقرأ، حتى لو كانت هناك ألف لجنة للقراءة فكل ذلك دجل وشعوذة حكومية، وما تبقى داخلها هم بعض من شراذم للشرفاء.

وبمناسبة الذئاب فهي أنواع، وهم مفيدون للسلطان في كل موقف، فبعضهم يكشر في وجوه الناس للتخويف والترهيب؛ وهؤلاء أنتم تعلمونهم جيدًا؛ والبعض يُعطي صورة رسمية جميلة للدولة؛ وهؤلاء أيضًا تعلمونهم، والبعض يستخدم في المساخر، وللإيهام بحالة الحنان.

السؤال الأهم هل الصفات الذئبية اخترقتْ العقل المصرية لتلغي بعض خلاياه، فيبدو المرء كحارس للسلطان ومدافع عن وجوده، من خلال تفانيه في تعقيد صيغة القوانين وجعلها مستحيلة التطبيق، أو في

دعم ظهور قوانين معينة لصالح أفراد بعينهم، أو في التصريح باسم السلطان، أو في تفسير أقوال السلطان؟ حتى إنني انتظر صدور عنوان (عواء الذئاب في تفسير الأقوال الهباب)لكثرة ما قدمت من تفسيرات.

المشكلة الأكثر ألمًا أن بعض الذئاب تصورت نفسها سلاطين، وهذه قمة المأساة التي نعيشها، فذئاب السلطان شلة معروفة في كل مكان وزمان، ولكن استفحل الأمر في بلدنا ليتحول بعض الذئاب إلى سلاطين، مثل حالة رئيس التحرير الذي غار؛ والذي كان عارًا على السلطة وعارًا على الشعب المصري وعارًا على ما هو مصري، كيف أمسك هذا العربيد بقلم وكيف كان يكتب الفتوحات عن الرئاسة في مصر، وكيف لرجل قانون مشهور أن يحيك قانونًا عليلاً، وكيف يمتدحون هذا القانون الأهبل المرقع، وأي حرية يمكن أن تأتي به للشعب مثل هذه القوانين؟.
المشكلة الواضحة أن بعض أبناء هذا الشعب - وعلى بلاطة - يستخسرون الحرية في بقية الشعب، فهل نحن لهذه الدرجة من السفاهة والتفاهة؟!

ما السبب وراء ظهور هذه الفئة من البشر؟ وكيف ترسخ هذا النموذج في العقل المصري ليصبح واحدًا من سماته الرئيسة؟ هل

شاهدناه في المدرسة من خلال بعض المدرسات والمدرسين الذين يُقّبلون أيدي المدير والناظر؟ وهل شاهدناه في أصدقاء الطفولة من أن تكون في عصابة الولد أو البنت الأقوى؟ وهل شاهدناه في المؤسسة الحكومية من موظفين أصحاب نفوس ضعيفة كليلة؟ هل شاهدناه في الجامعة من لحس أقدام العمداء ورؤساء الجامعات؟ هل شاهدناه في القرية من مطبطبي العمدة ودوار العمدة المعين؟ هل شاهدناه في الوزير وجوقة المداحين باسمه مهما كان فعله من كافة الفئات؟.

شاهدناه في كل مكان وزاوية، وأصبح هؤلاء جزءاً من سلسلة السلطة، لابد منهم، فلا يمكن للسلطة أن تعيش بدونهم، فهم كلابه وذئابه، وإذا لم تكن ذئبًا أكلتك الذئاب، هذا هو القانون المفروض على المجتمع الآن، يجب أن تتعلم كيف تكون كلبًا ثم تتعلم كيف تكون ذئبًا ثم تنضم بعد ذلك إلى حاشية الذئاب، أن تدرك بأنفك أماكن ضعف الناس فتنقض عليها، وانتشار الفساد دلالة على انتشار الضعف والوهن وانفكاك حلقات القوة التي كانت تدعم الناس وأولها القانون والنظام.

هنا يبرز التساؤل هل يحتاج السلطان إلى القانون والنظام؟

وأترك لكم الإجابة.

أعود لمجتمع الكلاب والذئاب، الذي ينقض الآن على أراضي الشعب فينهبها، وعلى أموال الشعب فينهبها، وعلى حقوق الشعب فيلغيها، وعلى أعراض الشعب فيغتصبها، فتتحول أجزاء من الشعب إلى كلاب، والكلاب إلى ذئاب، ويسود عقل الفوضى.
(ولاّ انت فاكر عبارة "إنت مش عارف أنا مين.. ولا أنا ابن مين" جاية منين؟). إنها سلسلة التحول.

وعلى ذلك فهذا العمل يؤكد على أمرين، هما: سلسلة السلطة وسلسلة التحول. سلسلة السلطة من جميع أنواع كلاب السلطان أيًا كان موقعهم وقربهم وبعدهم عن السلطان، وسلسلة التحول من خلال العنف المضاد السلبي الذي يقوم به الناس، صحيح هو دفاع عن حقوقهم وتمردهم على بعض السلطة، لكنه حولهم في النهاية إلى مجتمع الغابة (والغابة في الفكر المصري تحتوي معنى مكان للحيوانات المتوحشة، وغابة أيضًا هي أداة لشد أنفاس الحشيش من الجوزة، ونحن ضائعون بين الاثنين)، حيث غاب الضمير والدين والقانون والنظام والعرف، وحل محل كل ذلك سلسلة السلطة.

إن معاناة العقل المصري وفق رؤانا الشخصية هي مجموعة من الخصائص التي انحصرت في سلسلة محددة للسلطة تستخدمها السلطة وفق رؤاها وهواها، لكل خاصية وقت ومكان، ولكل مجموعة من الخواص وقت ومكان، ولكل الخواص وقت ومكان، بل صدّرت السلطة بعض سلوكها المبني على القوة وتغيير القانون إلى بعض أفراد السلسلة فأصبح يتصرف مثلها، ولكن لمصلحتها التي يتصور أنها مصلحته هو الشخصية.

إن عناءنا على المستوى الجمعي هو أن السلطة لم تعد حالة فردية يختص بها مجموعة مختارة من البشر في أعلى موقع في الدولة، بل أصبحت سلطة طفيلية تقع في سلسلة خاصة بذاتها، تتداخل مع جميع فئات الشعب، إنها سلطة أكثر تنظيمًا من سابقتها، أقل تحطيمًا ولكنها أعظم أثرًا، هجومها يتم على مساحات عريضة وواسعة وليس مُركز في مكان أو قطاع واحد، تستعين فيه بكل الأسلحة المحلية والدولية والمحرمة، ولكنها تقوم بإعداد هذه الأسلحة بشكل أشبه بالعرف.

كيف وصل الحال بالمصريين إلى السكنى في القبور وفي منازل تأبى الفئران السكنى فيها بسبب الرطوبة والحشرات والأمراض المتوطنة؟

بيوت ضيقة كثيرة العدد مثخنة بالعلل، ادخلوا إلى حواري شبرا وبولاق الدكرور وبولاق أبو العلا وإمبابة وغيط العنب وكرموز والقرى المنتشرة في ربوع مصر، ما هذه العشوائية اللعينة؟

المشكلة كوننا نحن –وبكمٍ كبيرٍ من الجهل العمدي المقاوم للسلطة تمردًا على ما تفعله بنا – قد شاركنا في ذلك أيضًا، أين كان القانون عند بناء هذه المساكن؟ لماذا أصبح همّ السلطة الحفاظ على نفسها لا الحفاظ على الناس من أنفسهم؟ لأنها – أي السلطة – أصبحت تبادلهم العداء وبشكل دموي قاس لا مجال فيه لرحمة، أبناء المصريين هم الذين فعلوا ذلك في النهاية.

كيف تناسلنا بهذه السرعة المفزعة خلال عشرين عامًا؟، كأن ذلك كان عملاً مضادًا للسلطة والقانون والنظام، فالناس لا ترى سوى ما تريده كأن ما تمّ هو عناد ونكاية في السلطة التي تنادي عليهم بالحد من النسل، كيف لا تتورع بعد ذلك بعض حلقات السلطة – ذئابها – من بيع علف الحيوانات لنا على أنه طعام آدمي، كأن هذه الحلقات تخرج لنا لسانها وتقول لنا: تستاهلوا. كيف يمكن سد جوع هؤلاء بدون مواد كيماوية مُسرطنة وطعام تأباه البهائم، لقد أكلتُ الخضروات في العديد من الدول الأوروبية والإفريقية والآسيوية فلم يكن طعمه أبدًا مثل طعم ما نتناوله، كأننا نتناول في مصر ما تعافه البهائم.

انتهت أسطورة الفلاح المصري، لم أر مثيلاً لرغيف الخبز المصري في العالم كله مثلما رأيته في القاهرة، لأننا تركنا الحبل على الغارب للجميع، للفاسد الكبير والفاسد الصغير على السواء، ولم نواجه الجميع.

علينا الآن أن نواجه أنفسنا ونعترف بأخطائنا؛ حُكامًا ومحكومين؛ حتى نستطيع أن نبدأ عصرًا جديدًا للتسامح، عصرًا جديدًا نقضي فيه على القاتل الذئبي الاجتماعي الحقيقي.

(١٣)

المساواة في الظلم

من أسوأ المقولات التي ظهرت في تراث الشعب المصري (المساواة في الظلم عدل) وهي الفكرة التي عبر عنها (الحكيم) في كتابه (التعادلية) أو ما اصطلحنا عليه باسم الوسطية أو (امسك العصاية من النص)، ونسينا أن نكمل العبارة (لأن ده المكان الفاضي الوحيد ولا مؤاخذة).

لماذا هي أسوأ المقولات؟ لأننا نؤكد فيها على معنى وجود الظلم بكل أشكاله، الاجتماعي والتاريخي والسياسي والاقتصادي والعلمي، كأننا نؤكد كونه قابع في خليتنا، ومما يؤكد ما سبق الإشارة إليه؛ من أنها خلية الخنوع والاستلاب؛ أننا أقررنا الظلم كحالة اجتماعية، وعلى ذلك فلا يتبقى سوى المساواة فيه.

يا إله السماوات... هل وصل بنا الأمر إلى هذه الدرجة؛ أن ندعو الأقوياء والمتسلطين والمتسلقين إلى أن يساووا في الظلم بيننا، وبعد ذلك نسأل من أين أتت حالة الخنوع؟

كيف وصلنا بعد عشرة آلاف سنة من الحضارة وسيادة العالم، إلى أننا نتمنى ونأمل ونرجو ونبتهل، ونبكي على باب السلطان، إلى أن يجعل المساواة في الظلم نبراسًا؟. أرجوكم اقرؤوا العبارة وتحسسوها (المساواة في الظلم عدل)، عبارة رخيصة وسمجة وفاسدة وكاسرة ومحطمة، كأنها تعني (ابتهل إليك أيها السلطان ساوِ في الظلم بيننا).

ضاع معنى العدل والحق والحرية والقانون والنظام، وبقي معنى الظلم الذي يجب توزيعه بيننا بتساوٍ، فسقط العدل الاجتماعي وظهر الظلم الاجتماعي، وسقط العدل التاريخي وحل محله الظلم التاريخي، وسقط العدل السياسي وأتى الظلم والتنكيل السياسي، وظهر أيضًا الظلم العلمي والاقتصادي والأخلاقي. وصلنا إلى أقصى حدود قارة الظلم السوداء الكالحة بقبوله قبولاً طوعيًا. كان يجب أن نقول (الظلم في مساواة بلا عدل)، أو أن الظلم يجب أن ينتهي.

إن النية الحسنة لكاتب هذه المقولة أوقعته في شر أعماله، لقد كان يهدف إلى توزيع الحقوق بأدنى درجة من الظلم بين الناس؛ لأنه يعلم بأن السلطان متجبر وظالم في الأساس، لكنه يعلم جيدًا بأن السلطان الظالم لا عدل لديه ولا مساواة، وأن كلابه وذئابه يسيرون على نفس النهج في التفكير. فإلى من على وجه التحديد وجهَتْ هذه المقولة، للناس، للمظلومين؟

دعونا نفهم ذلك أيضًا، تقول المادة ٤٠ من الدستور: "المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة".

أرجو أن تتساءلوا بينكم وبين أنفسكم، هل تشعرون بأن المساواة تحققتْ بين الناس بعد كل هذه العقود من الثورة، وهل تحققت المساواة فعلاً بعد الثورة مباشرةً، أو بعدها بعشرين أو خمسين عامًا؟ لم يتحقق العدل في ظني.

أيضًا يعلم من كتب ذلك أن المساواة ليستْ عدلاً، وأن الظلم ليس نقيضه العدل، فالظلم يعني تجاوز الحد بما يؤذي الناس، وعلى ذلك فإن محاولة المساواة لابد أن تكون مبنية على ظلم، والظلم في اللغة من فعل أظلم، أي السواد أو ذهاب النور والتحول إلى الليل، وهنا يبدو العدل كمقياس للظلم.

ومنذ متى كان العدل يعني القضاء على الظلم، العدل ميزان للحقوق ومكياله ومقياسه، والظلم أوله تسيب وآخره جبروت، والعدل ليس فيه أبيض أو أسود، مما يعني أن محاولة العدل قد يقع فيه ظلم أيضًا، والعدالة قد تظلم عند تحقيقها، وبالتالي في النهاية تصبح مقياسًا أسطوريًا، لكن لابد من وجودها حتى يشعر الناس بالأمل.

كما أن كلمة المساواة تحمل داخلها نوعًا من الظلم، فلتنظر إلى هذا المثل: ماذا يحدث إذا أخذنا أرضًا كبيرة من فلاح ووزعناها بينه وبين فلاح آخر بالتساوي، أليس هذا هو معنى المساواة، ولكننا في هذه الحالة قد نكون أخذنا أرضًا من فلاح يعمل ويكد ويتعب وأعطينا فلاحًا عاطلاً سالباً "تنبل" يستلقي ومقعدته للريح، هنا تتحقق المساواة ولا يتحقق العدل بل يتحقق الظلم البين.

لقد صوبنا سهمًا قاتلاً إلى قلب الحرية؛ حرية الرأسمالية والعمل والكفاح والكد والجد والاجتهاد، لأننا بحثنا عن المساواة، فقتلنا روح الإبداع وقلب الحرية، وشوهنا معنى العدل لأننا رفعنا من قيمة المساواة، هذا هو ما حدث بالتحديد حين قامت الثورة، وأتى مهندس الإصلاح الزراعي ففعل ما فعل، وحاول أن يُعيد الأمور لنصابها في عهد (السادات)؛ فدمر كل شيء.
هدف نبيل تم تنفيذه بغباء سياسي منقطع النظير، هذا ما حدث للمساواة في بلادنا.

إذن نعود مرة أخرى إلى تلك المقولة التي تشكل جزءًا من خلايا العقل المصري، فلا نحن أقمنا العدل ولا أقمنا المساواة، ورسخنا من

مفهوم الظلم في الوجدان المصري، وها نحن الآن نترحم على كل شيء، نترحم على الماضي (الماضي الجميل) كما نسميه الآن، لأن ذلك يعني النقيض من ناحية أخرى وهو (الحاضر القبيح) والمشوه، ارتفعت قيمة المساواة في بداية العهد الثوري، لتقتل روح الإبداع والخلق والفن في مصر، وأصل الأشياء في فعل الملكية الذي ولد مع الإنسان، وحتى الإسلام لم يدعُ للمساواة بهذه الطريقة الفجة والقبيحة، لقد دعا للتكافل الاجتماعي، ولا ندري سبب الفقر في بلدنا حقيقة، هل هو بسبب الظلم الاجتماعي من جانب، أم سببه (التنبلة) والكسل والتراخي والتواكل من جانب آخر، أم الاثنان معًا؟

حين دخلتْ فكرة المساواة إلى المجتمع المصري، خرجتْ روح الحرية منه، وقُتلتْ، وتم التشهير بها في كل الميادين. هنا كان يجب أن نفرق بين كلمة المساواة والعدل الاجتماعي، المساواة كان يجب أن يكون لها معنى معنوي وليس مادي، بمعنى أن الناس سواسية أمام القانون ليس أكثر، ليس هناك فرق بين غني وفقير أو ابن وزير أو ابن غفير، أو بين متعلم وأمي، أو بين مسلم وقبطي، أو ما يمكننا أن نسميه المساواة أمام القانون. وأما العدل الاجتماعي فيعني مساعدة الفئات المحرومة اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا على النهوض من خلال شبكات التأمين الاجتماعي والصحي والتعليم الأساسي.

أما ما حدث فقد فتت القدرة الاقتصادية للدولة؛ التي خرجت من الثورة والعالم المتقدم مدين لها، كي تكون الآن مدينة لطوب الأرض من الدول درجة ثالثة ورابعة وعاشرة.

لقد اتسمت أفكار ثورة يوليو بالنُبل والوعي لكل الآثار السلبية التي ظهرت في العهد الملكي، لكنها تحولتْ مع الوقت على أيادي بعض أفرادها إلى لعنة شربتْ من دماء الشعب المصري كله، لقد أرادت الثورة أن يلتف حولها الجميع فخاطبت كل الفئات المحرومة، ثم انقلبت على الجميع، انكوى عبد الناصر بآهات المحرومين والمعدمين، حقق لهم أحلامهم سريعًا بعد الثورة، في الطريق كان لابد من بعض الأخطاء، داس على بعض الناس، في الطريق بدأت حلقات السلطة تفعل فعلها، فتم وطأ عشرات الآلاف من المصريين بعد ذلك.

هذه هي فكرة المساواة والتي ظهرت في فرنسا، لقد طبقنا المساواة بطريقة الدبة التي قتلت صاحبها، فاكتسبنا عداوة رجال الدولة من (رجال الإقطاع) والرأسمالية الوطنية، مما دفع البلد بعد سنوات إلى الجحيم، والمصيبة الأعظم أن الذين طبقت عليهم فكرة المساواة الآلاف منهم باعوا أرضهم بعد ذلك بسنوات، ليعود (الإقطاع الوطني) بعد ذلك، لماذا؟

لأننا حاولنا أن نناهض فكرة الملكية التي خلقها الله داخلنا، أو اكتسبناها بفعل التربية، فعل (يملك = to own) الفعل المحرك الأول في التاريخ.

إن قتل روح الإبداع المصرية كانت واحدة من أسبابها فكرة الإصلاح الزراعي، ولكن من عاد بعد ذلك بسنوات في السبعينات عاد وحشًا قاتلاً، كاشفًا عن أنيابه ومخالبه في الإثراء والتربح المشروع وغير المشروع، وهو ما وصل بنا إلى هذه الحالة المزرية الآن.

أشعر بأن كل ما حدث بعد ذلك كان انتقامًا من الثورة ووقوفها مع كل حركات التحرر في دول العالم الثالث، كأن الجميع ينتقم منا، صدقنا الجميع وبدأنا الانتقام من أنفسنا بأيدينا.

المساواة هي المساواة في الحقوق والواجبات حقوق المواطنة وممارسة العقيدة والممارسة السياسية، وفي الوقوف أمام القانون، وفي دعم الدولة، لكنها لم تكن أبدًا تعني تفتيت الرقعة الزراعية ومهاجمة الرأسمالية الوطنية وتدميرها، تلك الأفكار التي اكتسبت تأييد شعبي جارف، والجميع يفهم السبب وراء ذلك، إنها الرغبة في القضاء على الحرمان. ولكن ما الذي حدث، عشرات الآلاف من الآثار السلبية القاتلة، فهل من قام بذلك رأى تلك الآثار في دراسته الأولى، أم اعترف بها بعد ذلك بعشرين سنة على الأقل؟

نحن ندعو إلى العدل؛ العدل الاجتماعي المبني على إتاحة الفرص أمام الأكفاء من أبناء الوطن، وليس التعيين. وبالمناسبة فكرة التنسيق في التعيين ودخول الجامعة فكرة باطلة أدت في النهاية لفوضى كاملة في البلد كلها، ولعل الجميع يلاحظون ذلك الآن، فقد عدنا مرة أخرى للنقطة صفر مع انتشار التعليم الخاص والجامعات الخاصة الأجنبية.

المشكلة في هذه القضية، أنها جزء من سلسلة السلطة، لكنها الجزء المغلوط والراقد في أعماق الناس كتصور ذهني فاضح، بمعنى أن الخنوع الذي نشأ عن فكرة المساواة (طالما ستحصل على نصيبك اشتغلت أو ما اشتغلتش) فلماذا التمرد؟، والظلم حادث مهما فعلت، فلماذا التمرد؟ فلتقتصر دعوتك على نوع من الوسطية في الظلم، هذا هو الطريق المسدود أمام العقل المصري الذي آمن بالظلم كعنصر موجود وفاعل مما أورثه أيضًا حالة من الخنوع والرقاد الذهني.

إذن سلسلة السلطة تتصل بأجزاء متحركة (كالكلاب والذئاب والأرانب)، وأجزاء ذهنية (كالاستلاب والخنوع والفوضى) حديثه وقديمه؛ بعضها تم استحداثه كنوع من التغيير الاجتماعي، وقديمه وجدت عبر التاريخ المصري (القديم). وهو ما يؤكد بأن معاول هدم العقل المصري مستمرة وستستمر طالما هذه هي إستراتيجية السلطة في ترسيخ وجودها، سواء كانت بوعي أو بدون وعي.